مقدمة

مقدمة

من سنن المولى عز وجل في خلقه أنه جعل من كل شيءٍ زوجًا، فنجد من بني آدم الرجال والنساء، وتجلت حكمته تعالى بأن يجعل من المرأة ونيسةً للرجل والأمر سيانٌ كذلك بالنسبة لها، وأيضا يساهم ذلك في الإكثار من البشر، فيقول في كتابه الحكيم ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1]، ولا يحدثُ ذلك إلا إذا باشرَا علاقةً بينهما، فمكن الرجل من المرأة كما أحله لها وذلك بموجب زواجٍ شرعي سعى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لتنظيمه وتحديد ما يجعل منه صحيحًا وما يجعل منه باطلاً، والغاية الإلهية من خلال هذا الزواج أَنْ لا تختلط أعراض الناس، وأَنْ لا يطأ رجلٌ امرأةً محرمةً عليه.

واستمر المسلمون في الزواج على سنة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فلم تشهد تلك الفترات لا ضياعًا للحقوق، ولا اختلاطًا في الأنساب، وللشريعة الإسلامية مطلق الفضل في ذلك.

بالمقارنة مع ما يحدث في وقتنا الحالي نجد أن هناك بعضًا من التطورات التي كان لها دورٌ ايجابي على حياة الإنسان، كالحقوق التي أوردتها بعضٌ من المواثيق الدولية للمرأة والتي سبق وأن حُرمت من بعضها، كالحق في العمل وذلك بسبب احتكار الرجال لأغلب المناصب ونظرة الرجل آنذاك للمرأة على أنها وُجدت لخدمته في البيت، وهو ما يتنافى ومقاصد الشريعة الإسلامية التي كرمت المرأة كما كرمت الرجل.

كما أن هناك بعضًا من الجوانب السلبية للتطور الذي مسَّ حياة الإنسان، إذ ظهرت بعضٌ من أنواع الزيجات الأخرى والتي يجتهد أئمتنا يوميًا على حث الشباب للابتعاد عنها لأنها حرامٌ ولا تخدم المقصد الحقيقي للزواج كزواج المسيار.

الزواج العرفي هو الأصل والرسمي إنما عرف في الدول الحديثة بهدف تنظيم العلاقات الأسرية والمحافظة على الحقوق التي ينشئها عقد الزواج، ولذلك أفضل أنه عند الحديث عن المجتمع الإسلامي الأول القول أنه كان بسيطا، ولم تكن هناك مشكلات، وأنه عندما كبرت المجتمعات وتداخلت الأجناس تعقدت الحياة وتشابكت العلاقات الاجتماعية، ظهرت المشاكل وكثرت النزاعات، وامتدت لتصل إلى الأسرة، فأصبح تنظيم شؤون الناس

[1] سورة الحجرات، الآية 13.

ضرورة ملحة، أو تنطلق من فكرة اهتمام المشرع بتنظيم شؤون الأسرة، وأن من مظاهر ذلك أمره بكتابة عقد الزواج، فتشير إلى مزايا ذلك، وأنه رغم ذلك فإن كثيرا من الناس يعزف عن القيام بهذا الإجراء لأسباب متعددة، وأنه في هذه الحالة هناك أضرار قد تطال الزوجين أو أحدهما، وقد تطال الأطفال، وأنه لمعالجة تلك الآثار والحد من أضرارها سمح المشرع بتثبيت هذا الزواج باللجوء إلى القضاء واتباع إجراءات معينة.

❖ **أهمية الموضوع**

تبرز أهمية موضوعنا في كونه متعلقًا بما نعاصره في يومنا هذا، وما يؤكد كذلك أهميته كَمُّ القضايا التي تشهدها محاكمنا، فكثيرٌ من النساء المتزوجات بشكل عرفي تلجأن للمحكمة طلبًا لحقوق هي في العادة مكفولةٌ أكثر متى كان الزواج رسميًا ومسجلاً بسجلات الحالة المدنية، لكن تُحرمن منها في المقابل إلا إن استطعن إثبات مدى صحة زواجهن، وأنه مقتضي لكافة أركانه وشروطه المنصوص عليها بنصوص قانون الأسرة الجزائري.

كما تبرز أهمية موضوع دراستنا في تسليط الضوء أكثر على جهود المشرع الجزائري لإثبات الزواج العرفي وكيفية تعامله مع النزاع بين الزوجين.

❖ **الإشكالية**

نصوص قانون الأسرة الجزائري واضحة بخصوص إثبات الزواج الرسمي، لكن الأمرٌ مختلف عنه في الزواج العرفي، لذا كانت إشكالية دراستنا كالتالي:

ما هي السُّبُل الممكنة لإثبات الزواج العرفي في قانون الأسرة الجزائري؟

كما نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما الذي يميز الزواج العرفي عن أنواع الزواج الأخرى؟
- ✓ ما مدى صحة هذا الزواج في نظر فقهاء الشريعة الإسلامية وكذلك القانون؟
- ✓ ما هي الأسباب التي تدفع الرجل والمرأة للجوء لهذا الزواج بدل الزواج الرسمي المتعارف عليه؟
- ✓ ما هي آثار هذا الزواج؟
- ✓ كيف تعامل المشرع الجزائري مع المتزوجين في هذه الحالة عند وقوع نزاع بينهم؟
- ✓ ما هي الطرق التي تساعد في إثبات الزواج العرفي؟

❖ **أسباب ودوافع اختيار الموضوع**

ما حثنا على اختيار موضوع إثبات الزواج العرفي يعود لأسبابٍ ذاتية تتعلق بي وأسباب موضوعية:

فمن الأسباب الذاتية رغبتي في الإطلاع على حقيقة الزواج العرفي، ومن جهة أخرى كيفية تعامل المشرع الجزائري مع هذا النوع من الزواج.

المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بموضوعات تهم المجتمع وتعالج قضاياه.

وبالنسبة للأسباب الموضوعية، فمنها أن هذه الدراسة تعالج موضوعًا وإن سبقت دراسته إلا أنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث، وبالرغم من أن المشرع قد أوضح من خلال نصوص قانون الأسرة الجزائري كيفية إبرام عقد الزواج وتسجيله، إلا أن هناك مناطقًا لم تعي ذلك جيدًا كالأرياف التي يُعمل فيها بالأعراف، والسبب في ذلك قد يكون جهلها بالإجراءات المتبعة، وهو ما قد يضع أطراف ذلك الزواج في مشاكل مستقبلاً، لذا سنحاول من خلال دراستنا أن نتطرق لكيفية إثبات الزواج العرفي.

❖ **أهداف البحث**

نسعى من خلال هذا الموضوع لتحقيق عديدٍ من الأهداف، منها ما يلي:

- توضيح ماهية الزواج العرفي وإزالة الفكرة الخاطئة التي يتناقلها الناس عن أنه زواج غير صحيح.
- التعريف على الأسباب التي تدفع الناس إلى الإقدام على الزواج العرفي.
- توضيح كيفية إثبات الزواج العرفي وترسيمه.

❖ **صعوبات الدراسة**

من الصعوبات التي صادفتني أثناء إعداد هذا البحث قلة المعلومات الواردة في موضوع إثبات الزواج العرفي، مقارنةً بما ورد عن الإثبات في القوانين الأخرى كالمدني والتجاري، وهو ما دفعني للرجوع لأحكام الشريعة الإسلامية.

❖ **الدراسات السابقة**

كما سبق وأشرنا فإن هناك شُحًا من ناحية الدراسات القانونية لهذا الموضوع، فقد اقتصرت أغلب الدراسات على الإجراءات المتبعة لتوثيق عقد الزواج العرفي، أو الجهات المختصة بتسجيله، لكن هذا لا يمنع من أن هناك بعضًا من الطلبة والباحثين كرسوا وقتهم لدراسة إثبات الزواج العرفي، وقد استعنا ببعضٍ من الدراسات نذكر منها:

– معزوز دليلة، **إجراءات عقد الزواج الرسمي وطرق إثباته ومشكلة الإثبات في الزواج العرفي**، رسالة ماجستير تخصص عقود ومسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة المناقشة: 2004.

– صحرة علوي، **الزواج العرفي بين النص والتطبيق في الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص قانون الأحوال الشخصية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة المناقشة: 2015–2016.

– غماري مريم، **الزواج العرفي في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر تخصص عقود ومسؤولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة المناقشة: 2012–2013.

– بن إبراهيم نور الدين، **إشكاليات الزواج العرفي**، مذكرة ماستر تخصص قانون الأحوال الشخصية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة المناقشة: 2014–2015.

❖ **مناهج الدراسة**

اعتمدنا في دراستنا لإثبات عقد الزواج العرفي على المناهج التالية:

– **الأول:** المنهج التحليلي عن طريق تحليل ما ورد عن المشرع الجزائري من نصوص قانونية سواءٌ كان ذلك في قانون الأسرة الجزائري أو قانون الحالة المدنية، وكذلك في بعضٍ من الأحيان آيات الذكر الحكيم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

– **الثاني:** المنهج الاستدلالي بتوظيف أقوال الفقهاء واجتهادات المحكمة العليا.

❖ **خطة البحث:**

وانطلاقًا مما سبق وسعيًا منا للإجابة عما طرحناه من إشكالية وتساؤلات فرعية، فقد قسمنا موضوعنا إلى فصلين:

– كان الحديث في الفصل الأول عن ماهية الزواج العرفي، إذ نحاول من خلاله التطرق لكل ما يتعلق بالزواج العرفي قبل تسليط الضوء عن إثباته، فقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان مفهوم الزواج العرفي وقسمناه كذلك إلى مطلبين، في المطلب الأول عرفنا الزواج العرفي بينما الحديث في المطلب الثاني عن مواطن الاختلاف بين الزواج العرفي وأنواع الزواج الأخرى، أما المبحث الثاني فكان بعنوان أسباب الزواج العرفي و اثاره قسمناه إلى مطلبين، المطلب الأول كان حول الأسباب المختلفة التي وجدنا انه كان لها التاثير في سلوك الزواج العرفي، بينما المطلب الثالث حول الاثار المترتبة على الزواج العرفي سلبا و ايجابا.

– الفصل الثاني يحمل عنوان الأحكام القانونية لإثبات الزواج العرفي و هو اساس دراستنا قسمناه إلى مبحثين، الأول نسلط فيه الضوء على سبل اثبات الزواج العرفي، أما المبحث الثاني إجراءات تسجيله وقد تطرقنا فيه لمطلبين، كان الحديث في المطلب الأول عن اجراءات التسجيل عند عدم و جود نزاع، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه تسجيل الزواج العرفي في حال وجود نزاع.